

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع عشر لمجموعة العمل الزراعي

عقدت مجموعة الكومسيك للعمل الزراعي (AWG) بنجاح اجتماعها التاسع عشر في 10 أكتوبر 2022، في شكل افتراضي فقط، تحت شعار "تحويل النظم الغذائية بعد كوفيد-19: نظم المعرفة والمعلومات الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". خلال الاجتماع، أجرت مجموعة الكومسيك للعمل الزراعي (AWG) مداولات بشأن توصيات السياسات المتعلقة بتحسين نظم المعرفة والمعلومات الزراعية. في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير والمداولات المكثفة خلال الاجتماع التاسع عشر، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصية السياسة الأولى: تطوير آلية تنسيق واستشارة سليمة لأصحاب المصلحة من أجل توفير إطار عمل مشترك يمكن لجميع الجهات الفاعلة أن تعمل فيه بطريقة متوافقة ومنسجمة.

الأساس المنطقي: إنه من المهم إنشاء نوع من هيئة تنسيق مرنة واسعة التحديد لمختلف مكونات نظم المعرفة والمعلومات الزراعية AKIS لتوفير إطار مشترك يمكن لجميع الجهات الفاعلة العمل فيه بطريقة متوافقة ومنسجمة. ينبغي ألا يكون التنسيق صارماً إلى حد تثبيط التنافس على الابتكار.

وهناك حاجة، على أقل تقدير، إلى آليات لملاءمة السياسات والاستراتيجيات مثل تحديد أولويات البحث والابتكار. يعد المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والزراعة ومجلس الغابات التركي ومؤتمر النباتات (Plantekongressen) في الدنمارك مثالين جيدين لآليات التنسيق والتشاور بين أصحاب المصلحة.

توصية السياسة الثانية: الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الإدارة والتمويل الفعالين لنظم المعرفة والمعلومات الزراعية AKIS.

الأساس المنطقي: إدارة التحديات الجديدة التي تواجهها الزراعة مثل تغير المناخ والمخاطر الجيوسياسية واضطرابات سلسلة التوريد تتطلب تصميم سياسات جيدة واستثمارات مستدامة وإطار تمويل سليم. وإذا كان القطاع العام هو الفاعل المهيمن في إدارة وتمويل AKIS، يلعب القطاع الخاص دوراً متزايد الأهمية من خلال البرامج التجارية لبيع مدخلاته ومنتجاته وقدراته المبتكرة. يجب على القطاع العام تحسين أنماط التفاعل بين جميع أصحاب المصلحة، وتصميم إطار تنظيمي تمكيني وتنفيذه، وتوفير التمويل. يمكن أن تكون آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسائل مفيدة في زيادة حجم البحوث والخدمات الاستشارية والإرشاد الزراعي. الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي ترتيبات خاصة لتحقيق أقصى قدر من جودة الخدمة من خلال استغلال الإبداع والتآزر بين القطاعين العام والخاص. الشراكات الجيدة التصميم بين القطاعين العام والخاص تحقق فوائد اجتماعية من خلال الاستفادة من موارد وقدرات الجهات الفاعلة الخاصة والعام.

توصية السياسة الثالثة: الاستثمار في المواهب الجديدة في مجال الزراعة من خلال تطوير الاتصالات والشبكات بين الشباب ومؤسسات AKIS لإعداد القوى العاملة في المستقبل.

الأساس المنطقي: وبينما تتقدم القوى العاملة في الزراعة في العمر، فإن ضمان اهتمام ومشاركة الأجيال الجديدة القادمة في الزراعة أمر ضروري للتنافسية واستدامة هذه الصناعة. وهناك حاجة إلى آليات جديدة لزيادة عمالة الشباب في الزراعة، وتحسين معارفهم ومهاراتهم التقنية.

تعد برامج تنمية المواهب وتطويرها لجعل الشباب أكثر جاذبية لاختيار مهنة في الزراعة للمتخرجين من الجامعات وكذلك المزارعين الشباب عامل تحويل أساسي في نظم المعرفة والمعلومات الزراعية AKIS. يجب أن تتضمن هذه البرامج تقنيات زراعية جديدة مثل الدقة واستخدام البيانات بشكل أفضل وتقنيات تطوير الأعمال. يمكن تشجيع الشباب من المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية على المشاركة في المنتديات العالمية، التي تربط الشباب وتمكنهم من مناقشة أولوياتهم المحلية وتحدياتهم وتحديد حلول مبتكرة وقابلة للتنفيذ من أجل مستقبل غذائي أفضل.

توصية السياسة الرابعة: إدراج العمال الزراعيين الموسمين في نظم المعرفة والمعلومات الزراعية AKIS لتسخير إمكاناتهم بشكل أفضل من حيث الاستثمار وخلق فرص العمل والإنتاجية الزراعية.

الأساس المنطقي: فالزراعة تخلق في الغالب فرص عمل موسمية، ويستهان في الغالب بعدد العمال الموسمين. وفي العديد من البلدان، يشكل العمال الموسميون جزءاً هاماً من إنتاج معظم المنتجات الاستراتيجية داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسوق العمل الزراعي الموسمي أخذ في النمو في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ويختلف مستوى تعليم العمال الموسمين ومستوى مهاراتهم

اختلافاً كبيراً؛ ويتم في الغالب استبعادهم من خدمات الإرشاد. وبرامج التدريب المخصصة لهم تهتم في الغالب بحقوق العمال وحماية الصحة. يجب أن يشمل نظام AKIS الفعال العمال الموسميين كعنصر مهم في النظام البيئي الزراعي من أجل تسخير إمكاناتهم بشكل أفضل من حيث الاستثمار وخلق فرص العمل والإنتاجية الزراعية.

توصية السياسة الخامسة: ولا بد من تطوير نظام سليم للرصد والتقييم الفعالين منذ البداية لفهم تأثير AKIS بشكل أفضل. **الأساس المنطقي:** وإنشاء نظام سليم للرصد والتقييم منذ البداية يعدُّ أمراً حاسماً لمعرفة أثر النظام. تعمل مصفوفة الإبلاغ الخاصة بالصناعة العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المالية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية من خلال المناهج التصاعديّة والتشاركية على تعزيز الشراكات وبناء شعور بالملكية وتوافق الآراء بين الجهات الفاعلة. يحتاج AKIS إلى أنظمة لتقييم تأثيره ونتائجه لتغذية وحدات صنع السياسات والتنسيق بهذه المعلومات. هناك حاجة إلى آلية لإعداد التقارير لتنسيق المصالح المشتركة لمثلث AKIS.

توصية السياسة الأولى: تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT لنظام AKIS لتلبية الحاجة إلى المعلومات المحلية والمخصصة.

الأساس المنطقي: تتيح نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT للمنتجين إمكانية الحصول على المعلومات التقنية والتسويقية بصورة كافية وفي الوقت المناسب. وتتيح نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT للمزيد من المزارعين الاستفادة من المعارف والمعلومات القائمة من خلال إنشاء شبكات معلومات محلية وإقليمية وعالمية. وتسمح هذه الشبكات باتباع مناهج تعاونية ومتعددة التخصصات في حل المشاكل وممارسات البحث. يمكن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT في نظم المعرفة والمعلومات الزراعية AKIS بعدة طرق مثل قنوات الراديو والتلفزيون الزراعية وبوابات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الهاتف المحمول. وتشمل المعارف والمعلومات المنشورة عبر نظم AKIS؛ المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، والإنذار المبكر بالجفاف والظروف الجوية القاسية، والأمراض، وبيانات الأسعار والأسواق. وتتيح نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT أيضاً فرصاً جديدة للمزارعين لتبادل خبراتهم.

توصية السياسة الأولى: تطوير نظام بيئي للتكنولوجيا الزراعية AgriTech والغذائية FoodTech من أجل إنشاء ونمو شركات جديدة ودعم الشركات القائمة.

الأساس المنطقي: يعد تطوير نظام بيئي للتكنولوجيا الزراعية AgriTech وتكنولوجيا الأغذية FoodTech أمراً ضرورياً لتسهيل انتقال أنظمة الأغذية الزراعية وتلبية متطلبات المستهلكين والتنمية المستدامة. إن AgriTech هو تقاطع المنتجات والخدمات والتطبيقات المشتقة من الزراعة لتحسين العائدات والكفاءة والربحية، و FoodTech هي نقطة تقاطع الزراعة والغذاء والتكنولوجيا على طول سلسلة القيم من الحصاد والتخزين والمعالجة إلى التوزيع والتجزئة. تشمل AgriTech أجهزة استشعار ميدانية، وطائرات بدون طيار، وبرامج إدارة المزارع، والروبوتات، والزراعة الرأسية. منصات ومنتجات وخدمات توصيل الأغذية مباشرة إلى المستهلك من FoodTech، لابتكار معالجة الأغذية وتحسين مكونات الطعام، والأغذية من الجيل التالي، والمشروبات مثل الحليب واللحوم النباتية، وإدارة النفايات، وتغليف الأغذية. إن تطوير مثل هذا النظام الإيكولوجي الذي سيسهم في إنشاء ونمو شركات جديدة أمر ضروري لجذب الاستثمار العالمي المتنامي إلى الزراعة. بلغ حجم الاستثمار في AgriTech 5.2 مليار دولار في عام 2021.

توصية السياسة الأولى: تطوير شبكة افتراضية لمؤسسات AKIS التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لزيادة التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الأساس المنطقي: وبينما تشتد الحاجة إلى مصادر معرفية مختلفة لمعالجة القضايا الزراعية الحيوية، فإن القدرة التنافسية الزراعية تعتمد على الإجراءات التعاونية من أجل الابتكار. ويخلق التعاون عبر الحدود في مجال البحث والابتكار سوقاً أكثر تكاملاً للبحث. إن تطوير شبكة افتراضية لمؤسسات AKIS التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لزيادة التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يمكن لهذه الشبكة الافتراضية أن تنشئ قائمة جرد للمشاريع والخبرات القائمة، وعرض أفضل الممارسات. قد تؤدي شبكة AKIS الافتراضية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تدريجياً إلى آلية مشتركة لتطوير المشاريع وتنفيذها، حيث تتفاعل مؤسسات التمويل ومؤسسات البحث والجامعات والشركات الخاصة والمنظمات المالية من أجل مشاريع الابتكار.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً. يمكن لمجموعة العمل أن تعمل على تحديد الأولويات وتسلسل مجالات السياسة.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. وبفضل تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تمويلها الكومسيك. وفيما يتعلق بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء أن تستفيد من تمويل مشاريع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يدعم تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع برامج تدريبية، وزيارات دراسية، وحلقات عمل، وتنظيم حلقات دراسية، وتبادل الخبرات بين الأقران، وتقييم الاحتياجات، وإنتاج مواد / وثائق ترويجية.